خروج الخبر عن مقتضى الظاهر في عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (ت 855هـ)

Deviation of Declarative Discourse from the Apparent Norm in Umdat al-Qari: A Commentary on Sahih al-Bukhari by al-'Ayni (d. 855 AH)

م. د. إسراء رفعت حاجم
Lect. Dr. Israa Rifaat Hajim

الكلمات المفتاحية: الخبر، مقتضى الظاهر، علم المعاني، العيني، عمدة القاري، التوكيد، أحوال المخاطب.

Keywords: declarative discourse, apparent norm, rhetoric, al-Ayni, Umdat al-Qari, emphasis, addressee states.

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة خروج الخبر عن مقتضى الظاهر في كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني، بوصفها واحدةً من القضايا الدقيقة في علم المعاني التي تكشف عن الصلة الوثيقة بين صياغة الخبر وحال المخاطَب ومقتضى المقام. وتتبع أهمية هذا الموضوع من أن البلاغيين لم ينظروا إلى الخبر على أنه بنية نحوية أو دلالية جامدة، بل عدّوه أداة تداولية تتشكل بحسب المقام، فتارةً يُلقى الخبر مجرداً من التوكيد حين يكون المخاطَب خالي الذهن، وتارةً يؤكد بمؤكد أو أكثر إذا كان المخاطَب متردداً أو منكراً، وقد يخرج الخبر عن هذا الأصل لاعتبارات بلاغية دقيقة تستدعي تنزيل خالي الذهن منزلة السائل، أو تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، أو ترك توكيد الخبر مع كون المخاطَب منكراً؛ لظهور من الأدلة ما يجعل إنكاره غير معتبر.

وقد سعى البحث إلى تتبع هذا المسلك البلاغي عند العيني من خلال نصوصه الصريحة في شرحه لأحاديث صحيح البخاري، مع بيان كيفية استثماره لأدوات علم المعاني في تفسير الدلالة النبوية، والكشف عن الأثر البلاغي للمؤكدات في رسم صورة المتلقي المفترض داخل الخطاب. وانطلق البحث من تأسيس نظري لمفهوم الخبر وأضربه ومؤكداته وصور الخروج عن مقتضى الظاهر كما قررها البلاغيون، ثم انتقل إلى التطبيق في عمدة القاري، فوقف عند المواضع التي صرح فيها العيني بأن الخبر خرج عن مقتضى الظاهر، أو دلّ كلامه دلالة واضحة على ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العيني كان واعياً بأحوال المخاطَبين وعلاقتها بدرجة التوكيد، وأنه أفاد من تراث البلاغيين في تفسير الحديث النبوي، فجاءت ملاحظاته متناغمة مع أصول علم المعاني، ولا سيما في تنزيل المخاطَب منزلة السائل المتحير أو المنكر بحسب القرائن. كما بيّنت الدراسة أن المواضع التي صرح فيها العيني بخروج الخبر عن مقتضى الظاهر قليلة من حيث العدد، لكنها عميقة من حيث الدلالة؛ لأنها تكشف عن حس بلاغي رفيع في قراءة النص النبوي وربطه بالمقام التداولي.

Abstract

This study examines the rhetorical phenomenon of deviation from the apparent norm of declarative discourse in Umdat al-Qari fi Sharh Sahih al-Bukhari by بدر الدين العيني.

The topic belongs to the domain of Arabic rhetoric, particularly Ilm al-Ma‘ani, where the declarative sentence is understood not merely as a grammatical structure but as a contextual utterance shaped by the state of the addressee and the demands of the communicative situation. Accordingly, a statement may be delivered without emphasis when the addressee is neutral, with one or more emphatic devices when the addressee is doubtful or denying, and sometimes in a form that departs from the expected norm for subtle rhetorical purposes, such as treating the neutral addressee as doubtful, or the non-denying addressee as denying, or leaving the statement unconfirmed despite denial because the evidence is overwhelming.

The study aims to trace this rhetorical pattern in al-Ayni’s commentary on Sahih al-Bukhari, focusing on passages in which he explicitly indicates that the declarative utterance departs from its apparent norm, or where his wording strongly implies such a departure. The research begins with a theoretical framework discussing the concept of khabar in Arabic rhetoric, its types, its emphatic markers, and the main forms of deviation from the apparent norm as explained by classical rhetoricians. It then moves to an applied analysis of selected hadith passages in Umdat al-Qari, showing how al-

Ayni employs rhetorical reasoning to uncover the communicative force of the Prophetic discourse and how emphatic forms reveal the presumed state of the addressee.

The study concludes that al-Ayni demonstrates a refined rhetorical awareness in linking the degree of emphasis to the addressee's condition and that his interpretations are deeply informed by the classical rhetorical tradition. Although the explicit examples of this phenomenon in his commentary are relatively limited, they are highly significant, as they reveal a sophisticated method of reading Prophetic discourse through the lens of context, implication, and rhetorical intentionality.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وجعل البيان من أشرف ما تتجلى به دقة المعاني وسمو المقاصد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لساناً، وأبلغهم بياناً، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن البحث في أساليب الخبر عند البلاغيين يكشف عن جانب دقيق من جوانب العربية، ذلك أن الخبر ليس مجرد تركيب لغوي يُراد به الإخبار عن نسبة يحتمل فيها الصدق أو الكذب لذاتها، بل هو في حقيقته بناء مقامي يتصل اتصالاً وثيقاً بحال المتكلم والمخاطَب، وبالقرائن المحيطة بالخطاب، وبالغاية التي يقصدها المتكلم من إلقاء خبره. ومن هنا كان علم المعاني علماً ينظر في مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فلا يكتفي برصد الصيغة الظاهرة، بل يتجاوزها إلى تحليل سبب اختيارها، وعلاقة ذلك بالمقام وما يكتنفه من ملابسات.

ومن أبرز مباحث هذا العلم مبحث الخبر وأضربه، وما يعرض له من توكيد أو تجريد، ثم ما قد يخرج فيه عن مقتضى الظاهر. فالأصل أن الخبر يلقى ابتدائياً إذا كان المخاطَب خالي الذهن، ويؤكد إذا كان متردداً أو منكراً، غير أن البلاغة العربية لاحظت أن المتكلم قد يعدل عن هذا الأصل، فيؤكد الخبر مع أن مقتضى الظاهر عدم توكيده، أو يترك توكيده مع أن الظاهر يقتضي تأكيده، وذلك لأغراض بلاغية تتصل بإبراز معنى خاص، أو دفع وهم، أو إزالة حيرة، أو إهمال إنكار؛ لضعفه أمام قوة الحجة. وهذا العدول ليس خروجاً على النظام البلاغي، بل هو في حقيقته أرقى صور المطابقة للمقام؛ لأنه يراعي المعنى العميق للحال، لا ظاهرها فحسب.

وتتأكد أهمية هذا الموضوع حين يُطبَّق على شروح الحديث النبوي؛ لأن الشارح لا يكتفي بفهم ظاهر اللفظ، بل يسعى إلى استنباط وجوه الدلالة، وبيان ما في الحديث من أسرار البيان النبوي. ومن بين الشراح الذين برز عندهم هذا الحس البلاغي الإمام بدر الدين العيني في كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إذ لم يكن شرحه تفسيراً لغوياً أو فقهياً فحسب، بل تضمن إشارات بلاغية دقيقة تكشف عن سعة اطلاعه على علوم العربية، وقدرته على ربط اللفظ بالسياق، والخبر بحال المخاطَب. ومن ثم فإن تتبع صور خروج الخبر عن مقتضى الظاهر عنده يفضي إلى إبراز جانب من منهجه في الشرح، ويكشف عن مدى تداخل البلاغة مع فهم الحديث النبوي.

ويهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم الخبر وأضربه ومؤكداته، ثم عرض صور الخروج عن مقتضى الظاهر عند البلاغيين، قبل الانتقال إلى التطبيق على النصوص التي وردت في عمدة القاري، وتحليلها تحليلاً يبرز الأثر البلاغي للمؤكدات، وطبيعة العلاقة بين صوغ الخبر وحال المخاطَب.

وقد انتظم البحث في مطلبين كبيرين: خصص الأول للتأصيل النظري لمفهوم الخبر ومؤكداته

وصور خروجه عن مقتضى الظاهر، وخصص الثاني لتتبع النماذج التطبيقية عند العيني في شرحه لأحاديث صحيح البخاري، مع الإفادة من أقوال الشراح والبلاغيين واللغويين حيث تدعو الحاجة. ثم ختم البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج، تليها قائمة بالمصادر والمراجع.

المطلب الأول: الخبر بين أضربه ومؤكداته وصور خروجه عن مقتضى الظاهر

شغل الخبر منزلة محورية في مباحث علم المعاني؛ لأنه يمثل الصيغة التي يتجلى فيها الارتباط بين التركيب اللغوي والحال المقامي على نحو ظاهر. فالبلاغيون حين درسوا الخبر لم يقتصروا على تعريفه من جهة دلالته المنطقية أو النحوية، وإنما نظروا إليه بوصفه أداةً تواصليةً تتشكل بحسب المقام. وبسبب ذلك، عرّفوه بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، بمعنى أن الحكم فيه من حيث هو قابل للتصديق أو التكذيب بالنظر إلى نسبة الكلام إلى الواقع، مع استثناء أخبار الله تعالى ورسله عليهم السلام؛ لأنها صادقة بالضرورة ولا يعتريها الكذب، وكذلك ما علم كذبه قطعاً من دعاوى المتنبئين ونحوهم (الهاشمي، د.ت، ص55؛ عتيق، د.ت، ص43).

يكشف هذا التعريف من البداية عن أن الخبر ليس شأناً شكلياً، بل هو بنية تحمل حكماً، ويكون الحكم فيها عرضة للنظر من جهة المتلقي. ومن هنا نشأت فكرة أحوال المخاطَب، وهي الفكرة التي تُعد الركيزة الأساس في تقسيم الخبر إلى أضربه المعروفة عند البلاغيين. فإذا كان المخاطَب خالي الذهن من الحكم، أي لم يسبق إلى ذهنه إثباته ولا نفيه، ألقي إليه الخبر مجرداً من أدوات التوكيد، ويسمى حينئذٍ خبراً ابتدائياً. ومقتضى هذا الضرب أن المتكلم لا يحتاج إلى تقوية النسبة؛ لأن ذهن المخاطَب غير مشغول بنقيضها ولا متردد فيها، فيكفي مجرد الإخبار لإفادة المعنى، وهذا ما قرره البلاغيون بوضوح حين جعلوا خلو الذهن مناطاً لتجريد الخبر من المؤكدات (الجناجي، 1983، ص127).

أما إذا كان المخاطَب متردداً في الحكم، لا يجزم بإثباته ولا بنفيه، فإنه يحتاج إلى ما يرفع تردده ويثبت النسبة في ذهنه، وهنا يلقى إليه الخبر مؤكداً بمؤكد واحد غالباً، ويسمى خبراً طلبياً. ووجه التسمية أن حال المخاطَب تشبه حال الطالب للبيان، أو من يحتاج إلى تقوية الحكم حتى يطمئن إليه. فالخبر هنا لا يأتي مجرداً؛ لأن التجريد قد لا يكون كافياً لإزالة الشك، ولذلك كانت أدوات التوكيد عاملاً بلاغياً في بناء الثقة بالحكم وتثبيته في نفس المتلقي (عوني، د.ت، 13/2).

فإذا تجاوز المخاطَب مرتبة التردد إلى مرتبة الإنكار، وكان معتقداً خلاف الحكم الذي يلقيه المتكلم، صار الخبر إنكارياً، ومقتضاه أن يؤكد بأكثر من مؤكد بحسب شدة الإنكار وقوة الحاجة إلى دفعه. وهذا الضرب أكثر الأضرب ارتباطاً بالمقام الجدلي؛ لأن المتكلم فيه يواجه ذهنًا ممتلئاً

بنقيض ما يريد إثباته، فلا يكفي مجرد الإخبار ولا المؤكد الواحد، بل يحتاج إلى صوغ خبري أقوى، ينهض برد الإنكار وتقويضه. ولذلك نص البلاغيون على أن الخبر الإنكاري يستحسن فيه أن يورد بمؤكدين أو أكثر بحسب المقام، وبحسب ما يراه المتكلم مناسباً لإزالة الإنكار (أبو موسى، د.ت، ص80).

تتجلى قيمة مؤكدات الخبر في بناء الخطاب العربي. فالمؤكدات ليست زوائد شكلية، وإنما هي علامات مقامية، تدل على حال المخاطَب كما تدل على قصد المتكلم. وقد توسع البلاغيون والنحاة في بيان هذه المؤكدات، فذكروا من أبرزها: إنَّ، وأنَّ، ولام الابتداء، والقسم بأدواته كالباء والواو والتاء، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ولن لتأكيد النفي، ولكنّ، وتكرار الجملة، والجملة الاسمية في بعض السياقات، وضمير الفصل، وبعض صيغ الأفعال كالتفعّل والاستفعال، بل إن بعضهم عدّ من المؤكدات أيضاً أدوات التنبيه والافتتاح حين يقع بها تقوية المعنى واستجلاب الانتباه إليه (الهاشمي، د.ت، ص58؛ مطلوب، 1980، ص93–99). والمهم في هذا الباب أن المؤكد لا يدرس مستقلاً عن مقامه، لأن قيمته البلاغية لا تُفهم من ذاته وحدها، بل من سبب مجيئه في موضعه الخاص.

لم يقف علم المعاني عند هذا التقسيم النظري المباشر، بل رصد ظاهرة أعمق، هي ظاهرة خروج الخبر عن مقتضى الظاهر. والمقصود بها أن يعدل المتكلم عن الأصل المتوقع بحسب حال المخاطَب الظاهرة، فيورد الخبر على خلاف ما يقتضيه ذلك الظاهر، لا عجزاً عن المطابقة، بل طلباً لمطابقة أعمق، تقوم على ما تكشفه القرائن من حال نفسية أو فكرية وراء الظاهر المباشر. وقد عُدَّ هذا من دقائق البلاغة؛ لأن المتكلم فيه لا يراعي الحالة الخارجية المجردة فقط، وإنما يراعي ما تومئ إليه الإشارات الخفية والملابسات النفسية، فينزل المخاطَب منزلةً غير منزلته الأصلية، أو يتجاوز ظاهره إلى باطن حاله (قاسم وديب، 2003، ص280).

وأولى صور هذا الخروج أن يُنزَّل خالي الذهن منزلة السائل المتردد إذا ورد في الكلام أو المقام ما يثير في نفسه التطلع إلى معرفة الحكم، أو يهيئه للسؤال عنه، وإن لم يصرح بالسؤال. ففي هذه الحال لا يكون مقتضى الظاهر، بحسب مجرد التقسيم، أن يؤكد الخبر؛ لأن المخاطَب ليس شاكاً ابتداءً، ولكن المتكلم يلاحظ أن المقام قد جعله في حكم المتسائل المتطلع، فيورد الخبر مؤكداً. ومن الشواهد المشهورة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ (هود، 37)، فإن نوحاً عليه السلام لم يكن منكراً حكم الله في الظالمين، ولا متردداً فيه ابتداءً، ولكن لما نُهي عن مخاطبة ربه في شأنهم تولد في نفسه تطلع إلى معرفة مصيرهم، فنزل لذلك منزلة السائل المتردد، وجاء الخبر مؤكداً بإنَّ. وقد نص البلاغيون على هذا المثال بوصفه من أوضح صور تنزيل خالي الذهن منزلة السائل المتطلع إلى الجواب (القزويني، د.ت، 70/1–

75؛ عتيق، د.ت، ص61-63).

والصورة الثانية أن يُنزَّل غير المنكر منزلة المنكر؛ لظهور أمارات الإنكار عليه. وهذه الصورة دقيقة للغاية؛ لأن المتكلم لا يبني حكمه على تصريح المخاطَب بالإنكار، بل على ما يلوح من سلوكه أو كلامه أو موقفه مما يدل على أن الخبر لو ألقي إليه مجرداً لم يقع منه موقع التسليم. ومن الشواهد البلاغية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ (المؤمنون، 15)، إذ الموت أمر يعلمه الناس عادةً ولا ينكرونه من حيث الأصل، لكن لما كانت غفلتهم عن مقتضاه، واستغراقهم في أحوال الدنيا، بمنزلة من ينكر الحقيقة العملية للموت، جاء الخبر مؤكداً بإنَّ واللام. وقد شرح البلاغيون هذا المثال على أن ظهور أمارة الإنكار أو ما يشبهه يكفي لتنزيل المخاطَب منزلة المنكر، ولو لم يكن منكراً من حيث التصور العقلي المجرد (القزويني، د.ت، 70/1-75؛ عوني، د.ت، 14/2-16).

أما الصورة الثالثة فهي من ألطف الصور وأشدها عمقاً، وهي أن يُنزَّل المنكر منزلة غير المنكر إذا كانت الأدلة والقرائن من الوضوح بحيث لا يعتد بإنكاره، فيلقى إليه الخبر غير مؤكد مع أن الظاهر الأولي يقتضي التأكيد؛ لأنه منكر. وهذا يعني أن المتكلم قد يتعالى عن إنكار المنكر إذا كان واهياً أمام الحجج الساطعة. ومن الشواهد المشهورة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (البقرة، 163)، فالخطاب متوجه إلى من قد ينكر وحدانية الله تعالى، ومع ذلك جاء الخبر مجرداً من التوكيد؛ لأن مقام الاستدلال على الوحدانية، وما يحيط به من آيات الكون والبراهين، يجعل ذلك الإنكار ساقط الاعتبار، فكأن المتكلم لم يلتفت إليه، ولم يمنحه وزناً يقتضي تأكيد الخبر من أجله (القزويني، د.ت، 70/1-75؛ قاسم وديب، 2003، ص280-281).

وهذه الصور الثلاث لا تُفهم فهماً كاملاً إلا إذا أدركنا أن المقصود بمقتضى الظاهر ليس ظاهراً شكلياً آلياً، بل هو الظاهر المتولد من الحالة المباشرة للمخاطَب قبل النظر في القرائن الدقيقة. فإذا دلت القرائن على معنى أعمق، كان العدول عن هذا الظاهر إلى ما تقتضيه تلك القرائن هو عين البلاغة. ومن ثم فإن خروج الخبر عن مقتضى الظاهر لا يعني الخروج على الفصاحة، وإنما يعني بلوغ مرتبة أرفع من المطابقة، لأن المتكلم يراعي النفس الإنسانية في حالتها الواقعية لا في تصنيفها المدرسي المجرد.

كان عدد المؤكدات في الخبر عاملاً مهماً في الكشف عن صورة هذا الخروج. فحين يلقى الخبر بأكثر من مؤكد، كان ذلك دليلاً على أن المخاطَب في مرتبة متقدمة من التردد أو الإنكار، أو أنه نُزِّل منزلة من هذه حاله. وحين يلقى بمؤكد واحد، فقد يشير ذلك إلى شك أخف، أو إلى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر لظهور أمارة خفيفة عليه. أما إذا جُرِّد الخبر مع قيام ما يشبه الإنكار، فإن ذلك قد يكون من قبيل إهمال هذا الإنكار وعدم الاعتداد به. ومن هنا كان التوكيد

جزءاً من البنية الدلالية للخبر، لا مجرد أداة لفظية عابرة.

ويظهر من مراجعة كتب البلاغة أن العلماء لم ينظروا إلى هذه المسألة على أنها فرع محدود، بل جعلوها من أبواب الإدراك الدقيق للعلاقة بين اللفظ والمقام. ففي جواهر البلاغة تظهر عناية بتعريف الخبر وعلاقته بالتوكيد، وفي الإيضاح تفصيل لصور العدول عن الظاهر وأمثلتها، وفي الكتب التعليمية كالمنهاج الواضح للبلاغة وعلوم البلاغة والنظم البلاغي بين النظرية والتطبيق يتكرر التنبيه إلى أن المتكلم قد يعدل عن الأصل؛ لأن المقام لا يختزل في التصنيف السطحي للمخاطَب، بل يتحدد من شبكة القرائن المصاحبة للخطاب (الهاشمي، د.ت، ص55–58؛ القزويني، د.ت، 1/70–75؛ الجناجي، 1983، ص127؛ قاسم وديب، 2003، ص280).

وهنا تتجلى الصلة بين هذا الباب البلاغي وشروح الحديث النبوي. فالحديث النبوي بطبيعته خطاب يجري في مقامات متنوعة، تتبدل فيها أحوال السائلين والمخاطَبين، وتختلف فيها درجات الحاجة إلى البيان أو الزجر أو التعليم أو الإقناع. ومن ثم فإن الشارح الذي يتنبه لدرجة التوكيد، وطبيعة الخبر، وسبب العدول فيه عن مقتضى الظاهر، يكون أقرب إلى النفاذ في أسرار البيان النبوي. ولا ريب أن هذا ما نجده عند بعض كبار الشراح، وفي مقدمتهم العيني، الذي سيتضح في المطلب الآتي أنه لم يتعامل مع المؤكدات في الحديث على أنها ظواهر نحوية صرفة، بل ربطها بحال المخاطَب، وبنى عليها أحكاماً بلاغية دقيقة، تنسجم مع ما أصّله البلاغيون في كتبهم.

بسبب ذلك فإن التأصيل النظري لهذه المسألة يقود إلى جملة من الحقائق المهمة. أولها أن الخبر في العربية بنية بلاغية مقامية، لا تُفهم إلا في ضوء حال المخاطَب. وثانيها أن أضرب الخبر الثلاثة: الابتدائي، والطلبي، والإنكاري، إنما هي أطر أولية يندرج تحتها الخطاب بحسب الأصل. وثالثها أن مؤكدات الخبر ليست زوائد، بل علامات على موقف نفسي أو عقلي لدى المخاطَب. ورابعها أن الخروج عن مقتضى الظاهر يمثل ذروة الدقة في علم المعاني؛ لأنه يكشف عن قدرة المتكلم على قراءة القرائن وتنزيل المخاطَب المنزلة التي يناسبها الخطاب حقاً، لا التي تبدو لأول وهلة. ومن هذا المنطلق يمكن الانتقال إلى الجانب التطبيقي عند العيني؛ لأن فهم الأساس النظري يهيئ لإدراك قيمة النصوص التي صرح فيها بهذا الخروج، أو لمح إليها بعبارات واضحة في عمدة القاري.

المطلب الثاني: صور خروج الخبر عن مقتضى الظاهر في عمدة القاري للعيني

إذا كان البلاغيون قد أصلوا لمبحث خروج الخبر عن مقتضى الظاهر تنظيراً وتمثيلاً، فإن أهمية التطبيق تكمن في الكشف عن حضور هذا الوعي البلاغي في قراءة النصوص الشرعية، ولا

سيما الحديث النبوي. ومن بين الشروح الحديثية التي يظهر فيها هذا الحس البياني شرح الإمام بدر الدين العيني عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إذ لا يقتصر فيه على بيان المعاني المعجمية أو الأحكام الفقهية، بل يتجاوز ذلك إلى ملاحظات بلاغية دقيقة، تربط بين صياغة الخبر وأحوال المخاطَبين. وبعد تتبع النصوص التي أوردها العيني في هذا الباب، يتبين أن المواضع التي صرح فيها بخروج الخبر عن مقتضى الظاهر ليست كثيرة من حيث العدد، إلا أنها بالغة الأهمية من حيث الدلالة؛ لأنها تعكس منهجاً تأويلياً واعياً بعلاقة الخبر بالمقام.

وأول هذه المواضع حديث الرؤيا المشهور، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِلَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعْطَيْتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: الْعِلْمَ» (البخاري، 2002، 278/1؛ العيني، 2009، 112/2–130). وقد وقف العيني عند جملة: «حتى إني لأرى الري يخرج في أظفاري»، وتساءل عن وجه التوكيد فيها، مع أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا منكرين لخبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا مترددين فيه. فأجاب بقوله إن هذا الوصف أورثهم حيرةً في كيفية خروج اللبن أو الري من الأظفار، فأزيلت تلك الحيرة بالتأكيد، وشبه ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف، 53)، في حق جميع الأشخاص إلا من عصمه الله (العيني، 2009، 130/2).

تكشف هذه العبارة عن وعي بلاغي دقيق؛ لأن العيني لا ينظر إلى حال الصحابة من جهة إيمانهم بصدق النبي صلى الله عليه وسلم، بل من جهة ما أحدثه الخبر في نفوسهم من حيرة وتعجب. فهم ليسوا منكرين للنسبة الخبرية من حيث الصدق، ولكنهم إزاء صورة غير معهودة في التعبير والرؤيا، وهي رؤية الري يخرج في الأظفار. ومن ثم نزلوا منزلة السائل المتحير أو المتردد في فهم المراد من الخبر، لا في تصديقه. وهذا هو بعينه تنزيل خالي الذهن منزلة السائل المتردد، الذي ذكره البلاغيون من صور خروج الخبر عن مقتضى الظاهر (القزويني، د.ت، 70/1–75). فمقتضى الظاهر، إذا نظرنا إلى حال الصحابة من جهة التصديق، أن يلقى الخبر بغير هذا القدر من التوكيد؛ لأنهم لا يشكون في صدقه. لكن القرينة التي نشأت من غرابة الصورة المنقولة جعلت المقام يقتضي تأكيد الخبر لإزالة الحيرة.

ومن الناحية التحليلية، فإن المؤكدين الظاهرين في الجملة هما «إنَّ» ولام الابتداء في «لأرى»، وهما أداتا تقوية واضحتان، لا يفهم مجيئهما هنا على مقتضى الأصل إلا إذا روعي ما أحدثه الخبر من دهشة في المتلقي. وهذه الدهشة ليست مجرد استغراب لفظي، بل هي حيرة دلالية: كيف يرى الري، مع أن الري معنى لا يدرك بالحس على هذا النحو؟ وكيف يخرج في الأظفار، وهي مواضع لا يتصور منها مثل هذا الخروج؟ ولأجل ذلك جاء التأكيد ليشد ذهن السامع إلى

هذا الخبر، ويفتح أمامه أفق التأويل، وهو ما وقع بالفعل حين سأل الصحابة عن تأويل الرؤيا، فقال: «العلم».

وقد ازداد المعنى وضوحاً عند العيني حين بين دلالة حرف الجر في قوله «في أظفاري»، فرأى أنه قد يكون بمعنى «على»، أي على أظفاري، قياساً على الاستعمال العربي والقرآني، وقد يكون المراد أنه يظهر عليها، كما أشار إلى رواية: «من أظفاري» عند ابن عساكر، وهي أصرح في معنى الخروج (العيني، 2009، 130/2). وهذا التحليل لا يقف عند الحدود اللغوية، بل يخدم البعد البلاغي؛ لأنه يحاول تقريب الصورة التي وقع بسببها التعجب، ومن ثم يفسر الحاجة إلى التأكيد.

ولم يكن العيني منفرداً في استشعار غرابة هذه الصورة، بل تناولها شراح آخرون. فالكرماني مثلاً رأى أن قوله «أرى الري» من باب الاستعارة، إذ جُعل الري كأنه جسم مرئي، وأعطي خاصية من خواص الأجسام، وأن العدول من الماضي إلى المضارع في «يخرج» يفيد استحضار صورة الرؤية للسامعين، حتى كأنهم يشاهدونها مشاهدةً (الكرماني، 1981، 62/2). وهذا التفسير ينسجم تماماً مع رؤية العيني؛ لأن استحضار الصورة نفسها من الأسباب التي تفسر وقوع الحيرة ثم إزالة تلك الحيرة بالتوكيد. كما أن ابن عاشور ذهب إلى أن هذه الرؤيا من الوحي الرمزي الذي مثل فيه أمر معنوي، وهو الري أو الامتلاء، بأمر حسي، فصار خروج اللبن أو أثره من الأظفار رمزاً إلى استكمال العلم وبلوغه غاية الامتلاء في الذات الشريفة (ابن عاشور، 2007، 12/12 تقريباً بحسب الموضع الذي أورده النص الأصلي). ومن ثم كانت استعارة اللبن للعلم من ألطف الاستعارات؛ لأن اللبن غذاء الفطرة، والعلم غذاء العقل والدين، وبينهما جامع الأصالة والنماء.

إن هذا الحديث يمثل في عمدة القاري نموذجاً صريحاً لتنزيل المخاطَب منزلة السائل المتحير. فالخبر لم يأت مؤكداً لأن المخاطبين يكذبون النبي صلى الله عليه وسلم أو يشكون في خبره، وإنما جاء مؤكداً لأن صورة الخبر غريبة مستدعِية للاستفهام الباطني، فكأن المتكلم سبق سؤالهم وأجابهم، أو دفع الحيرة من أصلها. وهنا تتجلى البلاغة النبوية في أن التأكيد لم يكن عبثاً، بل كان استجابةً دقيقة لحال المتلقين النفسية. كما تتجلى براعة العيني في أنه التقط هذه الدقيقة، ونص عليها بعبارة واضحة، فربط المؤكدات بحال السامعين، لا بحكم نحوي مجرد.

أما الموضع الثاني فهو حديث الحياء، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء فقال: «دَعْهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ» (البخاري، 2002، 14/1؛ العيني، 2009، 280/1–283). وقد سأل العيني عن وجه التأكيد بـ«إنَّ» في هذا المقام، مع أن التأكيد إنما يُحتاج إليه إذا كان المخاطَب منكراً أو شاكاً، ثم أجاب بعدة احتمالات، أهمها أن المخاطَب كان شاكاً بل منكراً؛ لأنه منعه من ذلك، ولو كان معترفاً بأن

الحياء من الإيمان لما منعه. ثم خفف الاحتمال فقال: وإن لم يكن منكراً حقيقةً، فقد جُعل كالمنكر لظهور أمارات الإنكار عليه. وذكر احتمالاً آخر، هو أن يكون التأكيد لدفع إنكار غير المخاطَب، أو أن القضية في نفسها مما ينبغي الاعتناء به والتأكيد عليه، وإن لم يكن ثمة إنكار من أحد (العيني، 2009، 1/282-283).

والذي يظهر من هذه الاحتمالات أن العيني كان واعياً بتعدد إمكانات المقام، غير أن الاحتمال الأقرب إلى مبحثنا هو تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، أو عدّ المخاطَب منكراً من جهة سلوكه وإن لم يصرح بالإنكار. فالرجل الذي كان يعظ أخاه في الحياء، أو يلومه عليه، لم يقل صراحة إن الحياء ليس من الإيمان، لكنه تصرف تصرفاً يفهم منه أنه يرى هذا الحياء مذموماً أو مؤدياً إلى ضعف غير محمود. وهذه أمارة إنكار عملية، لا نظرية. ومن ثم جاء الجواب النبوي مؤكداً بـ«إنَّ» ليصحح ميزان التقويم، ويقرر أن الحياء من الإيمان لا من النقص.

هذا الموضع من أظهر ما تتجلى فيه قيمة القرينة السلوكية في علم المعاني. فالمخاطَب لم يُظهر إنكاراً لفظياً مباشراً، ولكن مقام وعظه لأخيه في الحياء، وربما نهيه له عن التمسك به، جعله في حكم المنكر لهذه الحقيقة الإيمانية. ومن ثم نُزِّل منزلته، وخوطب خطاب المنكرين. وهذا يطابق ما قرره البلاغيون من أن غير المنكر قد يُعامل معاملة المنكر إذا ظهرت منه أمارات تدل على ذلك (القزويني، د.ت، 1/70-75). فليس المقصود بإنكار المخاطَب هنا إنكار القضية من جهة المفهوم المجرد، بل إنكار آثارها العملية أو التهوين من شأنها.

قوله صلى الله عليه وسلم: «فإن الحياء من الإيمان» حكماً تصحيحياً يحمل قوة الرد، لا مجرد الإخبار التعليمي البسيط. فالجملة الخبرية هنا تؤدي وظيفة تربوية وبلاغية معاً. إنها لا تكتفي بإثبات العلاقة بين الحياء والإيمان، بل تعيد ترتيب سلم القيم في ذهن السامع، وتمنعه من النظر إلى الحياء على أنه ضعف أو تعطيل للمصالح. وقد تأيد هذا المعنى في رواية أخرى: «الحياء لا يأتي إلا بخير» (البخاري، 2002، 2/186؛ العيني، 2009، موضع الباب نفسه)، وهو ما يبين أن الحياء المقصود خلق محمود يزجر عن القبائح، لا عجز مرضي يصد عن الحق.

ومن جهة الشرح، فإن ما ذكره العيني من الاحتمالات الأخرى لا يخرج عن هذا الإطار العام، بل يزيده ثراءً. فإذا قيل إن التأكيد لدفع إنكار غير المخاطَب، فذلك يعني أن الخبر يراد له أن يكون أعم من مخاطبه المباشر، بحيث يمنع كل متوهم قد يسيء فهم الحياء. وإذا قيل إن القضية مما يعتنى به ويؤكد عليه، فذلك يؤكد أن أهمية المعنى نفسه قد تستدعي التأكيد. غير أن الراجح في سياق المبحث، وفي ضوء عبارة العيني، أن مناط التأكيد الأوضح هو ما ظهر من أمارة الإنكار على المخاطَب، وهو ما يجعل هذا الحديث نموذجاً واضحاً لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر.

والأثر البلاغي لهذا التحليل أن المؤكد الواحد هنا، وهو «إنَّ»، جاء مناسباً لدرجة الإنكار أو ما شابهها. فالمقام ليس مقام إنكار عقدي شديد يقتضي مؤكدات متعددة، بل هو مقام تصحيح لفهم أو سلوك، فكان المؤكد الواحد كافياً لأداء المقصود. وهذا بدوره ينسجم مع ما قرره البلاغيون من أن مقدار التوكيد يرتبط بدرجة الحاجة إليه. كما يكشف عن حس دقيق عند العيني في قراءة هذه الدرجة وربطها بحال المخاطَب.

أما الموضع الثالث فهو حديث: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ» (البخاري، 2002، 160/1؛ العيني، 2009، 370/1–375). وقد قال العيني في شرح قوله: «إن الدين يسر»: إن التأكيد بـ«إنَّ» يكون رداً على منكر يسر هذا الدين، على تقدير كون المخاطَب منكراً، وإلا فعلى تقدير تنزيله منزلة المنكر، أو على تقدير المنكرين من غير المخاطَبين، أو لكون القضية مما يهتم بها (العيني، 2009، 375/1). وهذه العبارة قريبة في صوغها من عبارته في حديث الحياء، لكنها هنا تتصل بقضية كبرى تتعلق بطبيعة الدين نفسه.

وأقرب ما يفسر هذا التوكيد في ضوء مبحثنا أن المخاطَب نُزِّل منزلة المنكر؛ لظهور أمارة من أمارات الإنكار عليه، أو لأن المقام العام كان يتضمن تصورات قد توهم أن الدين مبني على العسر والمشقة التي لا تحتمل. فجاءت الجملة الخبرية «إن الدين يسر» رداً على هذا الوهم، وتقريراً لأصل عام في الشريعة، مؤداه أن التكاليف في جوهرها قائمة على الرفق ورفع الحرج، وأن ما قد يلابسها من مشقة عارضة لا يخرجها عن هذا الأصل. وقد دعم الحديث هذا المعنى مباشرةً بقوله: «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»، وهي جملة نفي مؤكدة بـ«لن» تفيد أن من يحمل نفسه على التشدد والمغالبة والانقطاع في العبادة على غير هدى، فإن الدين يغلبه، أي يعجز وينقطع.

وهنا تتضح فاعليّة القرينة اللاحقة في تفسير الجملة الأولى. فالعيني، وإن كان قد جعل للتأكيد عدة احتمالات، إلا أن سياق الحديث كله يقوي احتمال تنزيل المخاطَب منزلة المنكر أو الرد على وهم شائع؛ لأن الجملة الثانية جاءت شارحةً لمعنى اليسر بنفي المشادة. فكأن الحديث يقول: لا تتوهموا أن جوهر الدين العسر والتغالب والتكلف، بل هو يسر، ومن عامل الدين معاملة المغالبة غلبه. وهذا يجعل الجملة الأولى تأسيساً بلاغياً، والثانية تعليلاً وتقريراً عملياً لهذا الأساس.

وقد أوضح العيني أن يسر هذا الدين قد يكون من جهة ذاته، وقد يكون بالمقارنة مع الشرائع السابقة، إذ رفع الله عن هذه الأمة الآصار والأغلال التي كانت في بعض الأمم قبلها، فجعل الأرض كلها مسجداً وطهوراً، ولم يجعل التوبة متوقفة على قتل النفس، وخفف كثيراً من الأثقال،

مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج، 78) (العيني، 2009، 369/1). وهذا التفسير يعمق الدلالة البلاغية؛ لأن التوكيد في «إن الدين يسر» لا يكون مجرد رد على حالة آنية، بل إعلاناً لمبدأ شرعي كلي، استدعاه المقام ليرد أوهام التشديد.

ومن جهة اللغة، أفاد الشراح أن «يُسر» مصدر أريد به معنى المفعول أو الوصف على سبيل المبالغة، وأن تنكيره قد يحمل على إرادة التعظيم أو إفادة معنى رفيع في التخفيف (الطيبي، 1997، 1214/4). كما أن لفظ «شادّ» في العربية يدل على المبالغة والمغالبة في الأمر، ومن ثم فإن النفي في قوله «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» يفسر المراد من اليسر بأنه نفي للتعمق المذموم والتشديد المصطنع، لا نفي للتكليف من أصله (عمر، 2008، 1176/2؛ الجكني الشنقيطي، 1995، 217/2). وهكذا يتكامل البيان اللغوي والبلاغي في فهم الحديث.

ويُفضي هذا التحليل إلى أن التوكيد بـ«إنَّ» في هذا الحديث لم يجئ اعتباطاً، بل ارتبط بحال من يحتاج إلى إزالة وهم أو رد تصور غير صحيح عن طبيعة الدين. فإن كان هناك منكر مباشر، فهو رد على إنكاره، وإن لم يكن، فقد نُزِّل المخاطَب منزلة المنكر؛ لظهور ما يقتضي ذلك من المقام. وفي هذا يتبين أن العيني كان يشتغل بالاحتمال البلاغي لا بالتصنيف الجامد، فهو يفتح النص على إمكانات متعددة، لكن هذه الإمكانات كلها تدور حول جوهر واحد، هو أن التوكيد متعلق بحال ذهنية مخصوصة لدى المخاطَب أو لدى من يندرج في دائرة الخطاب.

يظهر أن صور خروج الخبر عن مقتضى الظاهر عند العيني تنحصر في الغالب في صورتين أساسيتين: تنزيل المخاطَب منزلة السائل المتحير، كما في حديث اللبن والعلم، وتنزيله منزلة المنكر، كما في حديث الحياء وحديث يسر الدين. وهذا ينسجم مع ما انتهت إليه الدراسة الأصلية، لكنه يكتسب بعداً أوضح حين يُقرأ في إطار نظري متماسك يربط بين درجة التوكيد والقرينة المقامية. فالتوكيد في الحديث الأول جاء بأكثر من أداة؛ لأن الحيرة كانت ناشئة عن صورة شديدة الغرابة، أما في الحديثين الآخرين فجاء المؤكد الواحد كافياً؛ لأن المقام مقام تصحيح سلوك أو رد وهم، لا مقام مواجهة إنكار شديد مستحكم.

يتبين من هذا التطبيق أن العيني لا يتعامل مع المؤكدات على أنها قوالب جاهزة، بل يربطها بملامح السياق. ففي حديث اللبن لا يلتفت إلى مجرد كون الصحابة مؤمنين بصدق النبي صلى الله عليه وسلم، بل ينظر إلى الحيرة التي أحدثتها العبارة. وفي حديث الحياء لا يطلب تصريحاً بإنكار قيمة الحياء، بل يكتفي بأمارة سلوكية تدل عليه. وفي حديث يسر الدين يربط التأكيد بجو من التصورات الخاطئة عن الشريعة، أو بمن تُظهر حاله أنه قد يتوهم العسر. وهذا المسلك يعكس فهماً عميقاً لعلم المعاني، من حيث إنه علم يقوم على فقه المقام واستنباط أحوال النفوس

من القرائن.

ولعل من أهم ما يميز هذه المواضع الثلاثة أن العيني يصرح في اثنين منها على الأقل بلفظ يقارب اصطلاح البلاغيين، فيتحدث عن الشك والإنكار والتنزيل منزلة المنكر، وهذا يدل على أن حضوره البلاغي لم يكن ضمنياً فحسب، بل كان وعياً مصطلحياً أيضاً. ومن ثم فإن عمدة القاري لا يُقرأ بوصفه شرحاً حديثياً صرفاً، بل بوصفه نصاً يتداخل فيه الحديث مع النحو واللغة والفقه والبلاغة، وتظهر فيه آثار الثقافة الموسوعية التي كان يتمتع بها العيني.

وإذا أضيف إلى ذلك ما أورده من مقارنات مع القرآن الكريم، وما أفاد به من أقوال الشراح واللغويين، اتضح أن العيني كان يمارس نوعاً من القراءة التكاملية للنص النبوي. فهو لا يفصل الخبر عن المقام، ولا المؤكد عن حال المتلقي، ولا الظاهرة البلاغية عن وظيفتها في البيان. وهذا ما يجعل تتبع صور خروج الخبر عن مقتضى الظاهر عنده مدخلاً مهماً لفهم منهجه في الشرح، لا مجرد تمرين بلاغي محدود. فهذه الصور، وإن كانت قليلة عدداً، تكشف عن مبدأ حاكم في نظرته إلى الخطاب: أن الصيغة لا تفهم إلا في ضوء حال من توجه إليه الكلام، وأن البلاغة الحقة كامنة في هذا التناسب الدقيق بين القول ومقتضى الحال.

الخاتمة

يتبين أن مبحث خروج الخبر عن مقتضى الظاهر من المباحث البلاغية الدقيقة التي تكشف عن عمق علم المعاني في ربطه بين الصيغة والسياق، وبين درجات التوكيد وأحوال المخاطَبين. فالخبر في العربية ليس قالباً خبرياً ثابتاً، بل بنية دلالية مقامية تتغير بحسب حال المتلقي، وقد يعدل المتكلم فيها عن الأصل المتوقع إذا دعت القرائن إلى ذلك، فينزل خالي الذهن منزلة السائل، أو غير المنكر منزلة المنكر، أو يهمل إنكار المنكر لضعفه أمام وضوح البرهان.

وقد أظهرت إعادة صياغة هذا البحث أن الإمام بدر الدين العيني في عمدة القاري كان على وعي واضح بهذا الباب، وأنه استثمره في تفسير بعض الأحاديث النبوية، حين ربط بين وجود المؤكدات وحال المخاطَب. وقد تبين أن المواضع التي صرح فيها العيني بهذه الظاهرة تتمحور حول ثلاثة أحاديث: حديث اللبن والعلم، وحديث الحياء، وحديث يسر الدين. وفي الحديث الأول نزل المخاطَب منزلة السائل المتحير؛ لأن غرابة الصورة الخبرية أوجبت حيرةً استدعت التوكيد. وفي الحديثين الثاني والثالث نزل المخاطَب منزلة المنكر، لظهور أمارات الإنكار عليه أو لوجود أوهام تحتاج إلى دفع وتصحيح.

كما ظهر أن عدد المؤكدات يسهم في الكشف عن طبيعة المقام؛ فالتوكيد المتعدد في حديث اللبن دل على قوة الحيرة وعمق الغرابة في الصورة، في حين كفى المؤكد الواحد في حديثي

الحياء ويسر الدين؛ لأن المقام فيهما مقام تصحيح وتقويم، لا مقام صراع إنكاري حاد. واتضح كذلك أن العيني لم يكن يطبق القواعد البلاغية تطبيقاً مدرسياً جامداً، بل كان يقرأ النص في ضوء القرائن، ويوازن بين احتمالات المقام، ويختار منها ما ينسجم مع روح الخطاب النبوي.

تمثل الشروح الكبرى ميداناً خصباً للدراسة البلاغية؛ لأن الشارح المتمكن كثيراً ما يلتقط إشارات دلالية لا تقف عند حدود الفقه أو اللغة، بل تنفذ إلى طبقات أعمق في بناء المعنى. ومن هنا فإن دراسة العيني من هذا المنظور لا تبرز جانباً من بلاغته فحسب، بل تؤكد أن التراث الشارح للحديث يحوي مادة ثرية يمكن أن ترفد الدراسات البلاغية الحديثة، إذا أُعيد النظر فيها بمنهج يجمع بين التأصيل النظري والتحليل النصي.

إن هذا البحث يؤكد أن خروج الخبر عن مقتضى الظاهر ليس انحرافاً عن النسق البلاغي، بل هو صورة راقية من صور مطابقته للمقام، وأن العيني أدرك هذه الحقيقة ومارسها في شرحه إدراكاً وتطبيقاً. كما يفتح هذا الباب المجال لدراسات أوسع تتناول صوراً أخرى من العدول البلاغي في عمدة القاري وفي غيره من شروح الحديث، بما يعمق الفهم للنص النبوي وللتراث البياني العربي معاً.

قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

- **القرآن الكريم.**

ابن عاشور، محمد الطاهر. (2007). النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح. دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار السلام للطباعة والنشر.

أبو موسى، محمد محمد. (د.ت). خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني (ط7). مكتبة وهبة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري (تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر). دار طوق النجاة.

الجكني الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد. (1995). كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري. مؤسسة الرسالة.

الجناجي، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق. (1983). النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق. دار الطباعة المحمدية.

الرفاعي، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي. (1980). أساليب بلاغية: الفصاحة، البلاغة، المعاني. وكالة المطبوعات.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. (1997). شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى الكاشف عن حقائق السنن (تحقيق عبد الحميد هنداوي). مكتبة نزار مصطفى الباز.

عتيق، عبد العزيز. (د.ت). علم المعاني. دار النهضة العربية.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة (ط1). عالم الكتب.

عوني، حامد. (د.ت). المنهاج الواضح للبلاغة. المكتبة الأزهرية للتراث.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (2009). عمدة القاري شرح صحيح البخاري (تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، ط2). دار الكتب العلمية.

قاسم، محمد أحمد، وديب، محيي الدين. (2003). علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني (ط1). المؤسسة الحديثة للكتاب.

القزويني، محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). الإيضاح في علوم البلاغة (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط3). دار الجيل.

الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد. (1981). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (ط2). دار إحياء التراث العربي.

لاشين، موسى شاهين. (2002). فتح المنعم شرح صحيح مسلم (ط1). دار الشروق.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. (د.ت). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي). المكتبة العصرية.

References in English:

Abu Musa, M. M. (n.d.). Khasa'is al-Tarakib: Dirasah Tahliliyyah li-Masa'il 'Ilm al-Ma'ani (7th ed.). Maktabat Wahbah.

Al-'Ayni, B. al-D. M. ibn A. (2009). 'Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari (A. M. M. Umar, Ed.; 2nd ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Bukhari, M. ibn I. (2002). Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar min Umur Rasul Allah wa Sunanihi wa Ayyamihi = Sahih al-Bukhari (M. Z. ibn N. al-Nasir, Ed.). Dar Tawq al-Najah.

Al-Hashimi, A. ibn I. (n.d.). Jawahir al-Balaghah fi al-Ma'ani wa al-Bayan wa al-Badi' (Y. al-Sumayli, Ed.). Al-Maktabah al-'Asriyyah.

Al-Jaknī al-Shanqiti, M. al-Khadr ibn S. A. A. (1995). Kawthar al-Ma'ani al-Darari fi Kashf Khabaya Sahih al-Bukhari. Mu'assasat al-Risalah.

Al-Jinaji, H. ibn I. ibn H. ibn A. al-Razzaq. (1983). Al-Nazm al-Balaghi bayna al-Nazariyyah wa al-Tatbiq. Dar al-Tiba'ah al-

Muhammadiyyah.

Al-Karmani, M. ibn Y. ibn A. ibn S. (1981). Al-Kawakib al-Darari fi Sharh Sahih al-Bukhari (2nd ed.). Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Al-Qazwini, M. ibn A. (n.d.). Al-Idah fi 'Ulum al-Balaghah (M. A. Khafaji, Ed.; 3rd ed.). Dar al-Jil.

Al-Rifa'i, A. Matlub A. al-Nasiri al-Sayyadi. (1980). Asalib Balaghiyyah: al-Fasahah, al-Balaghah, al-Ma'ani. Wikalat al-Matbu'at.

Ateeq, A. (n.d.). 'Ilm al-Ma'ani. Dar al-Nahdah al-'Arabiyyah.

Awni, H. (n.d.). Al-Minhaj al-Wadih lil-Balaghah. Al-Maktabah al-Azhariyyah li-al-Turath.

Ibn 'Ashur, M. al-T. (2007). Al-Nazar al-Fasih 'inda Muda'iq al-Anzar fi al-Jami' al-Sahih. Dar Sahnun lil-Nashr wa al-Tawzi' / Dar al-Salam.

Lashin, M. S. (2002). Fath al-Mun'im Sharh Sahih Muslim (1st ed.). Dar al-Shuruq.

Qasim, M. A., & Dib, M. al-D. (2003). 'Ulum al-Balaghah: al-Badi', wa al-Bayan, wa al-Ma'ani (1st ed.). Al-Mu'assasah al-Hadithah lil-Kitab.

Tibi, S. al-D. al-H. ibn A. (1997). Sharh al-Tibi 'ala Mishkat al-Masabih al-Musamma bi al-Kashif 'an Haqa'iq al-Sunan (A. H. Hindawi, Ed.). Maktabat Nizar Mustafa al-Baz.

Umar, A. M. A. al-Hamid. (2008). Mu'jam al-Lughah al-'Arabiyyah al-Mu'asirah (1st ed.). 'Alam al-Kutub.